العربي الجديد

ملحق شهري

فلسطين

الأحد **25** إبريل/ نيسان 2021 م 13 رمضان 1442 هـ ◻ العدد 2428 السنة السابعة
Sunday **25** April 2021

تقرير

فتح بعد الانتخابات: تفتّت أم تيار تحرري؟
[3.2]

قضية

القدس والانتخابات الفلسطينية... احتمالات التأجيل تتزايد
[5.4]

مسار

اللاجئون الفلسطينيون... شرعية التمثيل المنقوصة بفعل الشتات
[7.6]

استطلاعات قدرت ان 48% من الفلسطينيين يرون ان الانتخابات لن تكون نزيهة وحرّة (محمد عابد/فرانس برس)

الانتخابات والمشاركة الشعبية

حيّان جابر

بلغت نسب تسجيل الناخبين الراغبين في المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية 93% من مجمل أصحاب الحق في الاقتراع، ما يؤشر على مدى الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية، وربما مدى تعويل الشارع الفلسطيني في مناطق السلطة على الانتخابات. بيد أن مشاركة الناخب النظرية مختلفة تماماً عن واقع مشاركته العملية، التي حاول المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية رصدها من خلال استطلاع رأي رقم (79)، نُفّذ بين 14-19 من شهر آذار الفائت، أي قبل توضّح صورة القوائم الانتخابية وقبل معرفة برامج هذه القوائم، لكن وعلى الرغم من أهمية هذا الاستطلاع، إلا أنه لا يعكس توجهات الشارع ورغباته الحالية بدقة كبيرة.

إذ تسارعت الأحداث الفلسطينية الداخلية منذ 19 مارس/ آذار حتى اليوم، مثل إعلان جميع القوائم الانتخابية، ولا سيما قائمتا فتح وحماس، وتشكيل قائمة انتخابية مشتركة بين ناصر القدوة ومروان البرغوثي، دون مشاركة مروان فيها، ما يفتح الباب أمام ترشح مروان للانتخابات الرئاسية، وكذلك بما يخص بعض تصريحات ناصر القدوة الخلافية المناهضة لما سماه «الإسلاموية السياسية»، التي دفعت مقربين من مروان إلى توضيح رفضه لها، وعدم توافقه مع خيارات ناصر ونهجه، رغم تشاركهم القائمة الانتخابية، فضلاً عن حالة الجدل والغضب التي خلفتها تلك التصريحات في الوسط السياسي الفصائلي والشعبي على حد سواء. وهي عوامل هامة ومؤثرة قد تلعب دوراً في رفع نسبة التصويت أو خفضها، كذلك قد تلعب دوراً في ترجيح كفة هذه القائمة على حساب تلك.

لكن بغض النظر عن التطورات الحاصلة والتي ستحصل حتى موعد الانتخابات، هناك بعض المؤشرات المهمة التي تضمّنها الاستطلاع والتي تستحق تسليط الضوء عليها، مثل قناعة 48% من العيّنة بأننا مقبلون على انتخابات غير نزيهة وحرة، بالإضافة إلى قناعة 69% منهم بعدم اعتراف فتح بنتيجة الانتخابات في حال فوز حماس بها، في مقابل قناعة 60% منهم برفض حماس الاعتراف بنتيجتها في حال فوز فتح. حيث توضح هذه الأرقام حجم الأزمة وانعدام الثقة المتبادل بين كلا التنظيمين المسيطرين على زمام الأمور سلطوياً من ناحية أولى، وفقدان ثقة رهيب بين الشارع والجسم السياسي الفلسطيني عامة.

طبعاً، لا تتناقض نتائج الاستطلاع مع ارتفاع نسبة الناخبين المسجلين، بل على العكس تعكس حجم الغضب والسخط الشعبي على مجمل الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي بفصائله وقواها المنضوية في منظمة التحرير والفاعلة من خارجها، ولا سيما حركة حماس، وعلى مكوناته غير الرسمية المتمثلة ببعض التجمعات ذات النشاط السياسي أو الاحتجاجي الناشطة في مناطق السلطة، مثل الملتقى الوطني الديمقراطي والمبادرة وعشرات القوائم المشاركة في العملية الانتخابية، وبعض المبادرات الجهوية والعشائرية، وغيرها من القوائم المحدثة. حيث ذهبت عدة تحليلات واستطلاعات سابقة إلى التأكيد أن طبيعة المشاركة الشعبية المحتملة تتمثل بميل شعبي نحو معاقبة فتح وحماس انتخابياً، غير أن العقاب الانتخابي يتطلب خياراً بديلاً، ولو بحده الأدنى، وهو ما لم تسفر عنه القوائم الانتخابية، حتى بعد مشاركة مروان. إذ ينبئنا ذات الاستطلاع عن حصول قائمة مروان في حال تشكيله قائمة بشكل مستقل عن قائمة فتح على 28% من مجمل الأصوات المشاركة، مقابل حصول فتح على 20% فقط منهم. أما في حالة دعم مروان لقائمة ناصر القدوة (دون تبيان طبيعة الدعم، بالمشاركة أو سياسياً وإعلامياً فقط)، فقد تحصل قائمة ناصر على 11% فقط من مجمل الأصوات مقابل 28% لصالح قائمة فتح.

وهو ما يؤشر على اختلاف واضح بين منحى الانتخابات الماضية في الـ 2006، وبين منحاها اليوم. فسابقاً كان التصويت لحماس شكلاً من أشكال معاقبة فتح، في حين اليوم هناك ميل لعقاب كلا التنظيمين، بل وربما مجمل مكونات الجسم السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب خياراً بديلاً، يبدو أنه مفقود في ظل مجمل القوائم المشكلة والمتنافسة من قوائم السيار التائه والفاقد لذاته وكينونته، إلى القوائم المنبثقة من فتح والدائرة في ذات مشاكل فتح، مروراً بحماس ذات البنية التنظيمية الأمتن والأقوى حتى اللحظة.

تقرير

فتح بعد الانتخابات: تفتّت أم تيار تحرري؟

ما ارتكبته قيادة «فتح» من تجريف وعي وشق لصفوف الحركة، ابتدا قبل ان نشهد الانقسامات الحالية، وقد تتحول هذه التناقضات والا اتجاهات داخل صفوف الحركة الى مشهد من المواجهات الخطيرة خلال الانتخابات، إذا لم توجَّل. او على الاقل هي صدامات قد تصل إلى العنف في مرحلة قادمة

لميس اندوني

مشاركة حركة فتح في الانتخابات التشريعية والرئاسية وهي منقسمة على نفسها، اقرب إلى مغامرة بمستقبلها، لكنها مغامرة ضرورية من أجل تجديد شرعية الحركة من طريق صندوق الاقتراع، ومحسوبة حتى تسحب لجنة التنظيم المركزية شرعيتها «من خارج إطارها».

في الصورة الاكبر تحاول الحركة، بما في ذلك من تمرد على القيادة؛ باشكال ودوافع مختلفة إنهاء تحكم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ودائرته بالقرارات التنظيمية والسياسية معاً، حتى لو كانت النتيجة اكتساح حماس الانتخابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس، التي ما زالت مشاركة أهلها خاضعة لقرار سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

لكن إشكالية قيادة حركة فتح الرئيسية، وخاصة اللجنة المركزية، أنها تتعامل مع الانتخابات كحرب سلطة، حتى وإن كانت تتكئ في جزء من خطابها التعبوي على تاريخها النضالي، لكن الهدف يبقى الحفاظ على مكانتها على رأس سلطة دون سيادة ومقيدة بشروط الاحتلال، وأهمها التنسيق الأمني وسيطرة إسرائيل على «المقاصة» من ريع الضرائب، وتثبيت تبعية السلطة والشعب الفلسطيني معاً اقتصادياً.

صحيح أن مفهوم حزب السلطة قد طغى على خطاب الكوادر الفتحاوية وعقليتها، لكن هناك كوادر من الحركة، وعددها اكبر مما قد يظهر على السطح، وبغضّ النظر عن انقسامها بين القائمة الرسمية وقائمة ناصر القدوة، ترى الانتخابات وسيلة لإحداث تغيير في التنظيم، عبر تجديد القيادات واستبدال الخطاب المتخاذل بخطاب تحرري، أو من خلال التغيير من داخل التنظيم، منعاً لتسريخ انشقاق جديد في الحركة، أو من خلال اختيار قائمة الحرية، التي شكلها القدوة ومصدر قوتها هو مرشحها للرئاسة الأسير مروان برغوثي.

لا يمكن التغاضي عن وجود خط مغاير بين شباب الحركة، دون تضخيم دوره ودون تقزيم ما يحاول فعلها، فالانقسامات الحالية هي نتاج تراكم أزمة تاريخية كانت متأصلة بافتقار الحركة إلى تمثيل ومشاركة فعلية، حتى قبل اتفاقيات أوسلو، وغياب العقلية المؤسسية، وتغييب المشروع الوطني التحرري بعد أوسلو، الذي أفسد أطر الحركة القيادية مالياً وسياسياً، وربط الكوادر بالأجهزة الأمنية والعقلية الأمنية المعادية للحريات ولمشاركة الشعب الفلسطيني في القرار، وربط لقمة عيش مقاتلين سابقين ومناضلين من الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية وجيل جديد بالانصياع لأوامر المتنفذين. إذ تتصف كوادر الحركة بالوعي الوطني وتريد استرداد الخطاب الثوري، خاصة بين فئة الشباب، الذين وقفوا في مواجهة القطاع الأمني.

ما ارتكبته القيادة من تجريف وعي وشق لصفوف فتح، ابتدا قبل أن نشهد الانقسامات الحالية، وقد تتحول هذه التناقضات والاتجاهات داخل صفوف الحركة إلى مشهد من المواجهات الخطيرة خلال الانتخابات، إذا لم تؤجَّل، أو على الأقل هي صدامات قد تصل إلى العنف في مرحلة قادمة، إذا لم تكن هناك ضغوط على القيادة لفهم مخاطر توظيف الأجهزة الأمنية في سبيل تثبيت احتكار السلطة.

سيناريو المواجهات كان دائماً قائماً، الفرق أن الانتخابات عمقت الأزمة ودفعت بالخلافات إلى حدية غير مسبوقة، لكن المواجهة الأكثر وضوحاً تتمثل بعودة تيار محمد دحلان، بموافقة من حركة حماس، إلى التحرك بقوة داخل قطاع غزة وإعلانه تشكيل قائمة المستقبل من كوادر معروفة، وبعضها لديه قاعدة شعبية، وإن كان من الصعب التكهن بها.

هذا المشهد يجعل من الانتخابات مسرحاً لمعارك متعددة لديها محاور عدة، أهمها استعادة الحركة لدورها كحزب سلطة، وصراع على قيادة فتح، وصراع آخر متصل مع تيار دحلان، الذي ناشد شرعية شعبية تحرج كل قيادات فتح وتجعل من قائمته ورقة تغير الموازين بين القوائم المتنافسة، إذ إن الصراع الداخلي في فتح يعني تشتيت الأصوات، وقد يجعل نوعاً من التحالف أو التفاهم مع تيار دحلان قبل الانتخابات أو بعدها، هذا إذا جرى تجنب مواجهات بين مؤيدي فتح وأنصار دحلان، قد تستفيد منه حركة حماس وتدخل على أساس الفصل بين المشتبكين بدور حمامة السلم الأهلي.

> يرى بعض مؤيدي مروان وناصر القدوة تقاطعات بين الأثنين وليس بالضرورة اتفاف على الرؤية

يراهن كثير من الفتحاويين على مروان البرغوثي لإصلاح الحركة (عباس مومني/فرانس برس)

سيناريوهات التصادمات المحتملة ممكن تجنبها، وتتطلب نأي السطلة واللجنة المركزية عن استخدام القوة الأمنية في التجاذبات التنظيمية، وعمل كل ما يمكن لتجنب مواجهات في قطاع غزة، وهذا يتطلب تدخل شخصيات كبيرة ووازنة في المجتمع الفلسطيني، إذ لا يمكن تركها «لحكمة القيادة الفلسطينية» أو لطموحات دحلان أو للغضب المتراكم بين مؤيدي دحلان ومؤيدي القائمة الأخرى، وخاصة من مناصري عباس.

من اللافت عند الحديث مع كوادر الحركة وقيادات أجنحتها اعترافهم باحتمال تحقيق حماس فوزاً كاسحاً في الضفة الغربية نتيجة انقسام الحركة، بل يتنبأ بعضهم بذلك. لكن لم يتحول ذلك حتى الآن إلى عامل تهدئة، فالذين يقفون مع ناصر القدوة ومروان البرغوثي لا يجدون أي فائدة من إصلاح التنظيم «دون خضة» ودون تحدي سياسات عباس واللجنة المركزية وتحكمه بالقرار التنظيمي. أي نحن نشهد معركة حول «روح التنظيم» كما يعدّها بعض الفتحاويين، لكنها معركة كسر عظم سياسية من ناحية، ومعركة كسر سلطة عباس على التنظيم من ناحية أخرى.

لكن المعركة مهما كانت دوافعها، تضع كلاً من حماس وتيار دحلان، بدرجات متفاوتة، إلا إذا اختارا التفاهم الضمني قبل الانتخابات، ونوعاً من التحالف بعد الانتخابات، في موقع أقوى من قبل. إذ يكفي دحلان أن يسحب أصواتاً من قاعدة فتح، وأن يحصل على مقعد أو مقعدين في المجلس التشريعي، وأن يؤثر في انتخابات الرئاسة، فأي دخول في الجسم السياسي الفلسطيني يعطيه «شرعية» نسبية تكون مقدمة لبناء قاعدة أوسع.

لذا، لا يمكن استغراب حديث ناصر القدوة عن إمكانية التعامل مع كوادر تؤيد دحلان، وإن لم تكن مع دحلان نفسه، فالمقصود علناً هو استرجاع قواعد فتح، وإبعادها عن دحلان، لكن مجرد الحديث عن الموضوع هو اعتراف بوجود مهم نسبياً لتياره، وإن لم نعرف حجمه بعد في الساحة الفلسطينية، خاصة في غزة، نتيجة إهمال عباس للكثير من الكوادر الفتحاوية، وبحكم تدفق أموال ومساعدات طبية إماراتية، توزعها جماعة دحلان على أهل القطاع الذي يئن تحت حصار إسرائيلي قاتل، وبذلك نجح في زيادة تأثير الإمارات، المتحالفة مع إسرائيل.

ذلك كله لم يلبِّ مواقف قائمة فتح الرسمية وقائمة الحرية، مع ترحيب بعض القادة في الطرفين بمبادرة الأسرى، لكن الجميع يعرف أنها غير مقبولة من جانب عباس، فيما يتحدث المقربون من البرغوثي بتقدير عن جهود الأسرى، لكنهم يرونها غير قابلة للتطبيق. إذ إن اقتراح انتخابات على الطريقة الأميركية لرئيس ونائب رئيس منتخَب تحتاج إلى موافقة المجلس التشريعي، وهذا لن يتم. لكن تكمن القصة الحقيقية في أن تيار مروان البرغوثي يصرّ وفقاً لمقربين منه، على تغيير نهج الحركة وخطابها وفق رؤية سياسية تحررية، كما وصفها أحد أهم المشاركين في وضع الرؤية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

حماس هي المستفيدة؟

من اللافت عند الحديث مع كوادر الحركة وقيادات أجنحتها اعترافهم باحتمال تحقيق حماس فوزاً كاسحاً في الضفة الغربية نتيجة انقسام الحركة، بل يتنبأ بعضهم بذلك. لكن لم يتحول ذلك حتى الآن إلى عامل تهدئة، فالذين يقفون مع ناصر القدوة ومروان البرغوثي لا يجدون أي فائدة من إصلاح التنظيم «دون خضة» ودون تحدي سياسات عباس واللجنة المركزية وتحكمه بالقرار التنظيمي. أي نحن نشهد معركة حول «روح التنظيم» كما يعدّها بعض الفتحاويين، لكنها معركة كسر عظم سياسية من ناحية، ومعركة كسر سلطة عباس على التنظيم من ناحية أخرى.

لكن المعركة مهما كانت دوافعها، تضع كلاً من حماس وتيار دحلان، بدرجات متفاوتة، إلا إذا اختارا التفاهم الضمني قبل الانتخابات، ونوعاً من التحالف بعد الانتخابات، في موقع أقوى من قبل. إذ يكفي دحلان أن يسحب أصواتاً من قاعدة فتح، وأن يحصل على مقعد أو مقعدين في المجلس التشريعي، وأن يؤثر في انتخابات الرئاسة، فأي دخول في الجسم السياسي الفلسطيني يعطيه «شرعية» نسبية تكون مقدمة لبناء قاعدة أوسع.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية بين قوائم العشائر والجهوية والسياسة

من الواضح ان العديد من القوائم ما زالت تتعامل مع الانتخابات التشريعية باعتبارها ضرورة للعائلة ولحضورها المجتمعي، دون وعي لمهمة ودور العضوية في المجلس التشريعي، من تشريعات ومحاسبة واقرار للموازنة ومناقشتها وغيرها من المهام الواجبة

وجيه العيسه

تم إغلاق باب ترشيحات القوائم الانتخابية المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي يفترض أن تتم في 22 أيار 2021 كجزء من سلة الإجراءات والتفاهمات بين الكل الفلسطيني (بما يمثله من أحزاب وتنظيمات فلسطينية، التي شاركت في لقاءات القاهرة، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني) والتي ستقود كما هو مفترض حتى الآن إلى انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية وما سيتلوها من انتخاب أو تعيين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

ويمكن من متابعة طبيعة القوائم الانتخابية التي وصلت إلى 36 قائمة مشاركة في الانتخابات التشريعية، نلاحظ أنها اشتملت على عدد من القوائم الحزبية التقليدية التي تراسها مواطنون من الضفة الغربية، في حين تراس قائمة حماس مواطن من قطاع غزة حاليا، وهذه هي الانتخابات الثالثة في 25 عاماً من عمر السلطة الفلسطينية.

كما يمكن ملاحظة غياب الانتخابات الداخلية التمهيدية في الأحزاب الرسمية، التي اعتادت أن تقدم نفسها كمثل وربما الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي خطوة إلى الخلف عما جرى في الانتخابات التشريعية السابقة عام 2006، إذ جرت فيها انتخابات تمهيدية داخلية بغض النظر عما تخللها من إشكاليات، ويبدو أن معظم القوى ذات النفوذ في جميع الأحزاب اعتبرت أن من مصلحتها الإبقاء على الشكل الذي تراه من التمثيل، وهذا ربما ساهم في ظهور العديد من القوائم الانتخابية خارج الأطر السياسية التقليدية.

أما باقي القوائم فقد تراوح تشكيلها بين التمثيل العائلي أو الجهوي والتي تعتبر نفسها مستقلة، وتظهر فيها جلياً الاعتبارات الجهوية أكثر من الاهتمام بالتمثيل السياسي، إذ لم تقدم معظم هذه القوائم قائمة كاملة أي 132 مقعداً للمجلس التشريعي، وبالتالي فهي معترفة مسبقاً بعدم قدرتها على تسلم قيادة المجلس ولو من الناحية النظرية.

ومن الواضح أن العديد من القوائم ما زالت تتعامل مع الانتخابات التشريعية باعتبارها ضرورة للعائلة ولحضورها المجتمعي، دون وعي لمهمة ودور العضوية في المجلس التشريعي، من تشريعات ومحاسبة وإقرار للموازنة ومناقشتها وغيرها

> لم يكن الاختيار العشائري محض صدفة فقد سبقه العديد من الإجراءات، مثل موقف بعض العائلات من الضمان الاجتماعي أو التمييز ضد النساء

من المهام الواجبة على أعضاء المجلس. وهناك قوائم أخرى تعبر عن التفاوت الاجتماعي، ذات الطابع المصلحي الفئوي الذي يخدم قطاعاً معيناً من الاقتصاد، مثل التي تمثل قطاعات محددة من رجال الأعمال والغرف التجارية وغيرها، وهناك قوائم تمثل جزءاً من الوطن وهي معتمدة على منطقة معينة لديها مصالح اقتصادية محددة.

ومن الواضح أن هناك عدداً من القوائم لا يزال يتخيل أن الانتخابات ستجري بالقانون القديم، وفي نفس الوقت لم تتغير توجهات الأحزاب الرسمية من الانتخابات والمرشحين، إذ بقيت نفس الوجوه تقريبا تتصدر هذه القوائم باعتبار التاريخ النضالي والسياسي يؤهل المتقدم للقيادة في المستقبل.

في وقت نجد أن الشباب الذين لم يشاركوا في أي انتخابات عامة سابقا لم يعطوا المواقع التي يستحقونها على الرغم من الحديث الجميل عن دور الشباب، وطبعا قانون الانتخابات نفسه عمل على وضع المعيقات أمام ترشح الشباب، عندما اشترط ألا يقل عمر المرشح عن 28 عاما. وبالمجمل، فإن جميع الشعب لم يعط الفرصة لاختيار الممثلين منذ العام 2006 (ويمثل منهم أقل من 40 عاما حوالي 40% من أصحاب حق الاقتراع) وبقي الشعب رهينة الخلافات والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتداعياتها من شلل في عمل المجلس التشريعي السابق، والذي وصل إلى حل المجلس بمرسوم رئاسي في عام 2018 محتفظا بكل الصلاحيات لدى رئيس السلطة.

وإذا عدنا إلى الانتخابات التشريعية الأولى في العام 1996، التي جرت على أساس مناطقي تكرست فيه العشائرية والمناطقية، حيث تعدد وزن كل صوت بناء على عدد سكان كل محافظة، مما شكل خللاً كبيراً في التمثيل، وأتاح مساحة واسعة للعشائر والعائلات وكذلك المناطق، مثل المخيمات والمدن والقرى أو الديانة (في محافظة بيت لحم ورام الله مثلاً) . وجاءت النتائج لتكرس العشائرية

العديد من المعايير غير السياسية تتحكم في التصويت الفلسطيني (مصطفى الخاروف/الأناضول)

بعيدا عن التمثيل السياسي الحقيقي، خاصة أن معظم الأحزاب قد قاطعت الانتخابات، مثل الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي وحركة حماس، وغلب الطابع المحلي على الانتخابات، وبالتالي جاءت النتيجة بمجلس تابع للقيادة السياسية، وتم تغييب التمثيل النسوي عن التشريعات، واستمر المجلس لمدة عشر سنوات جاءت فيه القوانين في أغلبيتها لصالح القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وغياب القضايا الاجتماعية.

لم يكن الاختيار العشائري محض صدفة فقد سبقه العديد من الإجراءات، مثل موقف بعض العائلات من الضمان الاجتماعي أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (اتفاقية سيداو) أو غيرها، ومنها ما كان من بيانات عشائرية تدين فيها فصل أبنائها من جامعة القدس بسبب نشاطهم النقابي، أو في المنابعات ومحاولات فرض وزراء على أساس مناطقي، وكذلك تعزيز دور العشائر من خلال مجالس العشائر والصلاحيات التي تم إعطاؤها لها.

وفي محاولة لتدارك الوضع فقد جرى تعديل قانون الانتخابات بالقانون رقم (9) في العام 2005، بحيث يعطي 50% من المقاعد للنسبية وما تبقى للمناطقية، وبالتالي جاءت النتائج المناطقية لتترجم العشائرية والعائلية والجهوية، في حين أن القوائم كان التجربة الأولى من أجل تقديم التمثيل السياسي إلى الواجهة، وساهم في وصول عدد من القوائم الصغيرة إلى المجلس التشريعي، مثل الجبهة الشعبية والمبادرة وتحالف حزب الشعب وفدا والجبهة الديمقراطية، وبعض الكتل التي اعتبرت نفسها مستقلة مثل كتلة سلام فياض وحنان عشراوي، بالإضافة الى القوتين الرئيسيتين فتح وحماس، وظهر أن الانتخاب العشائري أفرز نتائج مختلفة عن الجزء النسبي.

ربما يكون من المبكر اليوم التعرف إلى مدى قدرة العشائر على الوصول إلى التشريعي، في حالة إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها، ولكن أصبح واضحا أنه مع تراجع القوى السياسية قد تتقدم العشائرية والجهوية سواء على مستوى المحافظات أو بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كي تملأ الفراغ وتتصدر قوائم المجلس التشريعي. لكن الانتخابات المفترضة ستتم على نظام الانتخابات النسبي، وسيتم احتساب النتائج بناء على طريقة «سانت لوغي»، وبالتالي من الضرورة أن يضعف الدور العشائري نوعا ما، ولكنها أبقت على دورها في التأثير على تشكيل القوائم، وكذلك يتم التعامل معها كقوة انتخابية عددية متجانسة.

بالمقابل وعلى التوازي ظهر العديد من الحركات الاجتماعية، التي عملت جهدها للتميز عن الأحزاب السياسية في محاولة لتسويق الليبرالية، والابتعاد عن الفعل السياسي لصالح التركيز على الأني المحلي (بالتجزئة)، مستغلة الوضع الاقتصادي السيء والأداء الحكومي والحزبي السيئ.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

اليسار الفلسطيني من بيروقراطيّة موسكو إلى كمبرادوريّة رام الله

«العصر الذهبي» لليسار الفلسطيني، يتمثّل في مرحلة سبعينيّات القرن الماضي، عندما رفعت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين شعار: «وراء العدوّ في كلّ مكان»، قبل أن تتخلّى عنه لاحقاً، استجابة لإملاءات البيروقراطيّة الستالينيّة في موسكو من جهة، وضغوط اليمين الفلسطيني والرجعيّة العربيّة من جهة أخرى

ناصر خرمه

بعدما قرّر الارتماء في ظلال اليمين، وبات طموحه مقتصراً على الانتقال من لعب دور الوسيط بين حركتي فتح وحماس، إلى محاولة لعب دور «الشراكة السياسيّة» في سلطة شكليّة تحت ظلّ الاحتلال، فشل اليسار الفلسطيني حتّى في تكوين قائمة انتخابيّة موحّدة لخوض الانتخابات التشريعيّة المقبلة، التي يفترض إجراؤها يوم 22 مايو/ أيار من العام الجاري.

وحدة اليسار الفلسطيني، كانت وما زالت حلماً طوباوياً لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، لأسباب أيديولوجيّة، وتنظيميّة وسياسيّة، ترتبط في معظمها بالعامل الذاتي أكثر من ارتباطها بالعامل الموضوعي. لا بدّ من تسمية الأشياء بمسمّياتها بعيدا عن المجاملة السياسيّة. اليسار باختصار فشل في تحقيق المشروع الثوري الذي رفع رايته يوما ما، عندما كان ينادي بتحويل العواصم إلى «هانوي العرب»!

بدءاً بالتخلّي عن نهج العنف الثوري، والقبول بقيادة الطبقة التي طالما وصفها بـ«الكمبرادور الفلسطيني»، ومن ثمّ اعتناق وهم «حلّ الدولتين»، حتى بات اليسار أبعد ما يكون عن تحقيق إمكانيّة تشكيل قيادة ثوريّة تقود الثورة الفلسطيني على أساس مبدأ الثورة المستمرّة. واليوم، يسجّل هذا اليسار فشلا آخر حتّى في إدارة اللعبة السياسيّة «السلميّة»، وفقا للقواعد ذاتها التي راكمها اليمين، ابتداء من برنامج النقاط العشر، حتّى اتّفاقيّة أوسلو المشؤومة؛ أسباب الفشل متعدّدة ومتراكمة، ولكنّها تنطلق من أساس نظريّ واحد، يتمثّل في البراغماتيّة البيروقراطيّة!

لعنة الستالينيّة

«العصر الذهبي» لليسار الفلسطيني يتمثّل في مرحلة سبعينيّات القرن الماضي، عندما رفعت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين شعار: «وراء العدوّ في كلّ مكان»، قبل أن تتخلّى عنه لاحقا، استجابة لإملاءات البيروقراطيّة الستالينيّة في موسكو من جهة، وضغوط اليمين الفلسطيني والرجعيّة العربيّة من جهة أخرى، ناهيك عن تنامي تيّار براغماتي داخل الجبهة نفسها، يصرّ على الاكتفاء بكونها «الفصيل الرئيسي الثاني» في منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وينطلق من مقاربة الاتحاد السوفييتي، التي كانت تصرّ على أن مرحلة التحرّر الوطني لا بدّ أن تكون بقيادة «البرجوازيّة الوطنيّة».

ولكن المعضلة تمتدّ جذورها إلى أبعد من ذلك، بل وإلى ما قبل انشقاق الجبهة الديمقراطيّة، أو انسحاب «القيادة العامّة»، أو الانشقاقات اللاحقة التي أفضت إلى تشكيل تنظيمات لحظيّة من قبيل «الجبهة الشعبيّة الثوريّة (الماويّة)» وأخواتها.. المأساة بصراحة ضربت جذورها في أعماق اليسار الفلسطيني منذ الحقبة الأولى لاستيراد الحلّة السوفييتيّة بنكهتها الستالينيّة عند تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي بات يعرف اليوم باسم حزب الشعب.

في اللحظة الأولى لاستيراد الماركسيّة المشوّهة من الاتّحاد السوفييتي، الذي شهد ارتدادا فادحا عن المبادئ اللينينيّة على يد جوزيف ستالين، ما أفضى بالتالي إلى أن تكون البيروقراطيّة السوفييتيّة هي أوّل من يعترف بالكيان الصهيوني «كدولة»، واليسار الفلسطيني يشهد «معارك فكريّة» تحوّلت عبر السنوات إلى شكل من أشكال الواقعيّة المبتذلة، التي تهدف إلى تفصيل النظريّة على مقاس المصالح السياسيّة قصيرة الأمد، وتضع «التكتيك» قبل الاستراتيجيّة، حتّى وإن كان لا يخدمها.

الحزب الشيوعي، الذي كان كثيرا من أعضائه يؤمن بوهم التحالف الطبقي مع البروليتاريا الأرستقراطيّة المتمثّلة بالطبقة العاملة اليهوديّة، والمتمتّعة بمصالح فئويّة يضمنها لها الاحتلال، كان يستحيل عليه وفقا لهذه المقاربة أن يشكّل قيادة ثوريّة للشارع الفلسطيني، الذي التفّ بعد النكسة حول اليسار لسبب واحد فقط، وهو طرح الكفاح المسلّح كراس حربة في مواجهة المشروع الصهيوني. في تلك اللحظة، كان من الممكن أن تقود الجبهة الشعبيّة مشروع التحرّر الوطني. لولا الانشقاقات الكارثيّة التي قسمت ظهرها، والتخبّط المستمرّ بين محاولة تبنّي النهج الماركسي اللينيني، والإرث التاريخي المتمثّل بحركة القوميّين العرب.

> في غياب التصوّر النظري الذي يمكن من «هضم» الماركسيّة فلسطينيّا، لا يمكن لليسار تشكيل جبهة قادرة على قيادة المشروع التحرّري الفلسطيني

أمّا الجبهة الديمقراطيّة، التي رفعت شعار «من تحوّل فقد تحوّل»، معلنة انشقاقها، وتبنّيها الكامل للماركسيّة، فلم تقم صراحة سوى بتبنّي نسخة أكثر تشوّها من النسخة السوفييتيّة. فقد تبنّت مقاربة شبه أيديولوجيّة، تحكمها المصلحة الذاتيّة المستندة إلى براغماتيّة متطرّفة، دفعتها لاحقا إلى اقتراح برنامج «الحلّ المرحلي»، الذي نشهد اليوم نتائجه المرّوعة.

ومن الستالينيّة، إلى الماويّة، إلى مداعبة الأحلام الجيفارّيّة، استمرّ اليسار الفلسطيني في الانتقال من وصاية دولة إلى أخرى، دون أن يتمكّن من «فلسطنة» الماركسيّة، وطرح تصوّر علمي للمسألة القوميّة العربيّة، دون التلاشي في الشوفينيّة أو التخلّي عن الماديّة الجدليّة، رغم أن جهودا فكريّة جبّارة بذلها منظّرو الدوائر الأيديولوجيّة في هذا المجال، إلّا أن احتكار الإرادة السياسيّة، التي كانت تتحكّم بها البيروقراطيّة التنظيميّة، حال دون بلورة البديل النظري، وترجمته إلى ممارسة على أرض الواقع.

الواقعيّة المبتذلة

في غياب التصوّر النظري الذي يمكّن من «هضم» الماركسيّة فلسطينيّا، وبالتالي صياغة برنامج سياسي ثوري موحّد، لا يمكن لليسار تشكيل جبهة قادرة على قيادة المشروع التحرّري الفلسطيني.

ولكن بصراحة، الفشل في تقديم مثل هذا التصوّر لا يعود إلى عجز فكري، أو ضعف نظريّ، وإنّما يعود، كما ورد سابقا، إلى أسباب براغماتيّة سياسيّة، كانت نتيجتها صياغة تأويلات تبريريّة تخدم أهدافا تنظيميّة، أو مناورات تكتيكيّة عندما طرح اليمين الفلسطيني مبدأ «فلسطنة» الثورة، أصبح شعار «الوحدة الوطنيّة» فوق أيّ اعتبار. المنطلقات الفكريّة بات من المعقول التضحية بها، حفاظا على وحدة «البيت الفلسطيني» (مثال ذلك موقف الجبهة الشعبيّة من اليسار داخل حركة فتح). شعار طوباوي جميل، لولا أنه كان يعني في الواقع وحدة القيادات الفصائليّة، على أسس تمثيليّة بحتة، وليس وحدة الشارع الفلسطيني، وفئاته الشعبيّة، على أساس مشروع ثوري تحرري حاسم.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لا يزال هناك حضور نسبي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (مومن قباني/Getty)

قضية

لم تكن الانتخابات التشريعية والرئاسية في مدينة القدس المحتلة شبيهة بباقي المناطق الفلسطينية، بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تهويد المدينة وإخراجها من حاضنتها الجغرافية والشعبية، وعملت حكومات إسرائيل المتعاقبة وفق مخطط استعماري محكم على تمييز وفصل فلسطينيي القدس عن إخوتهم، سواء بالضفة الغربية أو داخل فلسطين عام 1948، وذلك لإضعافهم وتفتيتهم وحملهم على قبول مكانتهم المتدنية في القدس بدون أية حقوق أخرى ويصبح كل همهم الحفاظ على بطاقة الإقامة ولو على الأقل لاعتبارات حياتية واقتصادية، مقارنة مع إخوتهم في الضفة

احتمالات التأجيل تتزايد
القدس والانتخابات الفلسطينية

▪ العاصمة تحتاج مجلساً تشريعياً جديداً يعيد طرح قضيتها

▪ خشية من تراجع السلطة ما يكرس صفقة القرن

عادل شديد

رغم مرور أكثر من 15 عاماً على آخر انتخابات فلسطينية، وتعطش المجتمع الفلسطيني للانتخابات، والحاجة للتجديد والإصلاح، وقبل أيام قليلة من بدء الحملة الانتخابية، إلا أن لا أحد يجزم إن كانت ستجرى في موعدها المقرر بتاريخ 22 /05 /2021، حسب مراسيم الرئيس الفلسطيني محمود عباس الصادرة في يناير/ كانون الثاني 2021، ولكن الإشارات الأخيرة تزيد من احتمالات التأجيل. كما يفترض أن تقام انتخابات الرئاسة بتاريخ 2021/07/31، بعد (16) عاماً على ترؤس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية. وأخيراً تستكمل انتخابات المجلس الوطني بتاريخ 2021/08/31، وتعتبر انتخابات المجلس الوطني الأهم لانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى مؤسسات المنظمة، لأهميتها بإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بمشاركة كل المكونات الوطنية والإسلامية، وتداعياتها على الخريطة السياسية والحزبية ومصير سيطرة حركة فتح على المنظمة، وتداعيات ذاك على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ومصير اتفاقية أوسلو والسلطة، وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية العربية والدولية، وشكل خريطة المحاور الإقليمية والدولية، وسبق إصدار المراسيم إعلان الرئيس الفلسطيني في خطابه بالأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر الماضي عن التوجه لإجراء انتخابات فلسطينية عامة، الأمر الذي تم فهمه على أن إعلان الرئيس جاء نتيجة ضغوط دولية وخاصة أوروبية وليس كاستحقاق وطني شعبي دستوري، ورحبت الفصائل والقوى الشعبية والأهلية بالدعوة لإجراء الانتخابات وقد عقدت لقاءات عدة في فلسطين والقاهرة وإسطنبول لإنجاح الانتخابات.

شهدت المناطق الفلسطينية ثلاث جولات انتخابية تشريعية ورئاسية؛ كانت الأولى رئاسية وتشريعية في كانون الثاني 1996، وفاز الرئيس الراحل ياسر عرفات، وحركة فتح وفصائل وشخصيات وطنية بمقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها (88) مقعداً، بعد مقاطعة حركة حماس، وجرت الثانية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، ففي كانون الثاني 2005 جرت الانتخابات الرئاسية وفاز فيها الرئيس محمود عباس. وجرت الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني 2006، وشهدت إقبالاً وبلغت نسبة التصويت 77% من أصحاب حق الاقتراع، وشكلت محطة مهمة بتاريخ الحركة الوطنية، لمشاركة حماس فيها والاتفاق على رفع عدد المقاعد إلى 132، وفوز حماس المفاجئ، عندما حصلت على (76) مقعداً، مقابل (45) مقعداً فقط حصلت عليها حركة فتح، فيما حصلت فصائل يسارية ومستقلة على ما تبقى من مقاعد، لكن المجلس التشريعي لم يمارس عمله، بسبب التوترات التي نشبت بين فتح وحماس، وانتهت بالانقسام الكبير بين الحركتين والاقتتال في قطاع غزة في عام 2007، وانتهى بسيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة، واعتبرته حركة فتح انقلاباً عسكرياً على السلطة في القطاع، بينما وصفته حماس بالحسم بعد رفض حركة فتح التسليم بنتائج الانتخابات وتسليم السلطة لها، مما انعكس على مجمل النظام السياسي الفلسطيني، سواء المتصل بمنظمة التحرير وفصائلها، أو بالسلطة ومؤسساتها، حتى إصدار الرئيس محمود عباس في كانون الثاني 2018 قراراً بحل المجلس التشريعي، والذي شكل محطة أخرى في محطات الصراع بين حركتي فتح وحماس.

لم تكن الانتخابات التشريعية والرئاسية في مدينة القدس المحتلة شبيهة بباقي المناطق الفلسطينية، بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تهويد المدينة وإخراجها من حاضنتها الجغرافية والشعبية، وعملت حكومات إسرائيل المتعاقبة وفق مخطط استعماري محكم على تمييز وفصل فلسطينيي القدس عن إخوتهم، سواء بالضفة الغربية أو داخل فلسطين عام 1948، وذلك لإضعافهم وتفتيتهم وحملهم إما على قبول مكانتهم المتدنية في القدس بدون أية حقوق أخرى، ويصبح كل همهم الحفاظ على بطاقة الإقامة ولو على الأقل لاعتبارات حياتية واقتصادية، مقارنة مع إخوتهم في الضفة بعد فشل السلطة من تقديم نموذج حكم مشجع، أو حملهم على مغادرتها، سواء بالتخلي عن الإقامة بالمدينة والانتقال للسكن في الضفة الغربية، أو مطالبتهم بالجنسية الإسرائيلية ومغادرة المدينة باتجاه الداخل الإسرائيلي والتي شهدت نقلة كبيرة في السنوات القليلة الماضية لتفريغها من أهلها الأصليين.

بالإضافة للخطيئة التي وقعت فيها منظمة التحرير، بقبولها تأجيل موضوع القدس في أوسلو لمفاوضات الوضع النهائي، كذلك أخطأت بتمييز القدس بالانتخابات الفلسطينية، وبشكل لا يليق بأهمية ومكانة المدينة. تضمنت اتفاقية أوسلو ب في سبتمبر/ أيلول 1995 ملحقاً خاصاً بالانتخابات الفلسطينية في القدس، ونصّت على إجراء الانتخابات دون حملات أو اجتماعات انتخابية في خمسة مراكز بريد إسرائيلية في عام 1996 ينتخب فيها (5700) فلسطيني كحد أقصى، وينتخبون على أوراق بيضاء غير مروسة دون وجود لممثلي لجنة الانتخابات المركزية، أو مراقبين محليين، وكأنهم رعايا أجانب في دولة أخرى، فيما ينتخب معظم المقدسيين بالقرى والبلدات خارج حدود بلدية الاحتلال، أما في انتخابات عام 2006 فقد تمت زيادة عدد مراكز البريد إلى ستة مراكز بعدد (6300) ناخب، فيما اضطر أكثر من (50) ألف مقدسي للذهاب للتصويت خارج حدود بلدية الاحتلال، مع أن اتفاقية أوسلو لم تلزم السلطة الفلسطينية بتقديم طلب للحصول على موافقة إسرائيل بإجراء الانتخابات في القدس كما يشاع، وإنما اشترطت الاتفاقية التنسيق مع إسرائيل حول مراكز البريد التي ستجرى فيها الانتخابات لترتيب الإجراءات اللازمة لذلك وقيام المرشحين بتقديم طلبات عبر لجنة الانتخابات المركزية للحصول على التصاريح اللازمة للقيام بالحملة الانتخابية.

إسرائيل تمنع أي تجمعات فلسطينية في القدس (مصطفى الخاروف/الأناضول)

حتى لحظة كتابة هذه المقالة لم تعلن إسرائيل موافقتها على إجراء الانتخابات في القدس، وخاصة بعد التطورات التي طرأت بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في عام 2006، سواء الاعتراف الأميركي بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وزيادة التطرف اليميني في النظام السياسي والخريطة الحزبية الصهيونية، وخاصة الجماعات اليهودية التي ترفض مجرد التفاوض حول مستقبل المدينة المقدسة، أو المتغير الآخر بأن الانتخابات الحالية حسب مرسوم الرئيس أبو مازن ليست لتجديد المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو كما تريد إسرائيل، رغم أن إسرائيل أنهت منذ سنوات اتفاقية أوسلو وتدير الأمور في الضفة الغربية من خلال الإدارة المدنية لجيشها دون الالتفات نهائياً إلى السلطة وأوسلو، بل إن مرسوم الرئيس لإجراء الانتخابات اعتبرها انتخابات برلمان دولة فلسطين، لأنها ستجرى هذه المرة بعد اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، والذي رفضته إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، واعتبرته سلوكاً فلسطينياً أحادي الجانب، مما يعزز الاعتقاد بأن الإدارة الأميركية الحالية بزعامة جو بادين قد لا تضغط على إسرائيل للموافقة على إجراء الانتخابات بالقدس بنفس الشروط السابقة، وزيادة عدد مراكز البريد الإسرائيلية إلى 18 مركزاً كما يطالب الفلسطينيون بسبب كورونا وزيادة عدد السكان في الـ 15 عاماً الأخيرة.

تشكل الانتخابات في القدس أزمة داخلية فلسطينية حول كيفية الرد على الموقف الإسرائيلي في حال رفض إجراء الانتخابات فيها، ورغم الإجماع على رفض استثنائها وتمسك الجميع بمشاركتها في الانتخابات وأن لا انتخابات بدونها، مع أن إجراء الانتخابات فيها لا يعني السيادة أو السيطرة الفلسطينية، ولكن ممنوع قبول أقل مما اتفق عليه في أوسلو رغم ضعفه، لذلك تصر بعض الفصائل والقوى على الاستمرار من دون انتظار الموقف الإسرائيلي، وعدم الرهان على ما يسمى بالضغط الدولي على إسرائيل لإجراء الانتخابات، وخاصة أن موضوع الانتخابات أصلاً نتيجة مطالبات دولية، بالتالي مطلوب استغلال الموقف الإسرائيلي من القدس لتحويلها لقضية رأي عام عالمي لكشف زيف وكذب الادعاء الإسرائيلي بالديمقراطية، واستغلال الموقف الدولي الداعم للانتخابات لتحويل القضية إلى اشتباك وطني سياسي ميداني، يفرض على إسرائيل القبول بإجراء الانتخابات لأن مصلحة القدس تتطلب مجلساً تشريعياً جديداً متنوعاً قوياً كما يعيد طرح قضيتها وسبل مواجهة تهويدها، وإعادة الأولوية للقضية الفلسطينية في الاهتمام الدولي والإقليمي، بعد تراجع اهتمامها للكثير من الأسباب ومنها عدم تجديد المؤسسات الفلسطينية الرسمية منذ أكثر من 15 عاماً.

إضافة لأهمية ممارسة الشعب الفلسطيني حقه باختيار ممثليه، وتجديد مؤسساته وضخ دماء جديدة لإعادة إحياء القضية والحركة الوطنية الفلسطينية، ولطي صفحة الانقسام الذي ألحق الضرر بصورة وسمعة الشعب الفلسطيني وتضحياته وتاريخه، وإعادة بناء الحركة الوطنية بمشاركة الكل الوطني الفلسطيني، سواء على صعيد إعادة ثقة الشعب الفلسطيني المتآكلة بمنظومته الرسمية، أو إعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة والمنظمة، بعد تراجع التعاطي الدولي والإقليمي والإسرائيلي معها، بعد أن فقدت هيبتها وجديتها وأصبح الكثيرون يشككون بقدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني، مما دعم الموقف الإسرائيلي لاستكمال مشروعه التصفوي للقضية الفلسطينية والذي تزامن مع صفقة القرن وقيام عدد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات تطبيع وتحالف مع إسرائيل.

توظف إسرائيل المطالبات الدولية بتجديد المؤسسات الفلسطينية وإجراء الانتخابات العامة، وكأن المشكلة في انعدام الانتخابات وليست في انعدام الأمن والحرية للشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال والاستيطان، إلا أن إسرائيل ليست معنية بانتخاب قيادة فلسطينية تمثل الكل الفلسطيني وقادرة على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وللنضال الفلسطيني ضد احتلالها، وخاصة أن حصول حماس على مقاعد كثيرة يعني فشلاً لعقيدة الردع الإسرائيلي بعد 15 عاماً من الحصار المحكم عليها تخللتها ثلاث حروب مدمرة، والذي يعني أن منظومة القوة العسكرية الصهيونية فشلت في كسر الفلسطيني في ظل الماكينة الإعلامية الضخمة التي تعمل ليل نهار على تخويف الفلسطيني من تبعات انتخاب حماس، في ظل تفكك فتح وخوضها الانتخابات في عدة قوائم، لذلك تسعى إسرائيل بشتى الوسائل لإفشال الانتخابات لتداعياته على التمثيل الفلسطيني والوحدة الفلسطينية، طالما أن بقاء الانقسام والمناكفات ومؤسسات ضعيفة يصب في مصلحتها لوحدها، لذلك تطرح مؤسسات وقوى سياسية وأهلية فلسطينية مقترحات لإجراء الانتخابات في القدس رغماً عن إسرائيل ونشر الصناديق بالمساجد والكنائس والمدارس والمؤسسات الدولية الأخرى، وتشير تلك القوى إلى أن فصائل فلسطينية صغيره تخشى نهايتها بعد الانتخابات، وخاصة أن بعض هذه الفصائل غير قادرة على تشكيل قوائم، وأخرى قد لا تجتاز نسبة الحسم، مما سيؤدي إلى دفنها، كما أن ترشح 36 قائمة انتخابية، بعضها فتحاوية، سيضع قائمة حركة فتح الرسمية وقيادتها في موقف صعب جداً ولا أحد قادر على التنبؤ بمخرجاته ولا بتداعياته على مكانة القيادة الفلسطينية الحالية، سواء على مؤسسات فتح أو المنظمة أو أمام حماس، والأهم على مستقبل مكانتها وقوتها الضعيفة أصلاً أمام إسرائيل والأنظمة الإقليمية والدولية، مما قد يدفعها إلى تأجيل الانتخابات وخاصة أنها لم تعمل بما فيه الكفاية والتحضير لا لخوض الانتخابات في قائمة موحدة تمثل الكل الفتحاوي في مواجهة حماس المتماسكة، ولا لاحتمالية الرفض الإسرائيلي لإجراء الانتخابات في القدس، من حيث تهيئة الشارع الفلسطيني عامة، والمقدسي خاصة، لقلب الطاولة لجعل الإسرائيلي والدولي يبحث عن حلول، مع استبعاد احتمالية تبني قيادة السلطة خيار الاشتباك الميداني مع إسرائيل لأنه يتناقض تماماً مع جوهر وظيفة السلطة المنبثقة عن اتفاقية أوسلو، كما حدث مع إسرائيل والمقدسيين في معركة البوابات حين تراجعت إسرائيل عن كسر صمود المقدسيين فما وجدت حكومة نتنياهو سوى إلغاء قراراتها وإزالة البوابات، والتي كشفت أن السلطة الفلسطينية باتت عائقاً أمام أي انتفاضة شعبية ضد الاحتلال حفاظاً على مكتسباتها ونفوذها ومصالحها التي تتناقض تماماً مع الاشتباك مع الاحتلال وإعادة الروح الكفاحية للحركة الوطنية الفلسطينية، وخاصة أن جوهر وجود السلطة من وجهة نظر إسرائيلية هو لتشكل حاجزاً بين الاحتلال وبين الشعب الفلسطيني ولمنع أي تحرك ضدها، والآن باتت قضية انتخابات القدس تشكل محطة مهمة، سواء بتحويلها لمعركة شعبية سياسية وطنية مع الاحتلال وتحقيق الشراكة الوطنية السياسية وتحويل شعار لا انتخابات بدون القدس لواقع عملي يتم فيه فرض الانتخابات فرضا وليس بالإذن الإسرائيلي، أو الاختباء خلفه وجعله ذريعة للتهرب من الانتخابات وبقاء حالة العجز والضعف وهذا ما لا تريده لا القدس ولا فلسطين، وخاصة أن التسليم بالقرار الإسرائيلي بعدم إجراء الانتخابات بالقدس إنما يعني إقراراً بأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل والتسليم بصفقة القرن بعد أن رفضها شعبنا.

احتجاجات فلسطينية ضد مظاهر التهويد المستمرة في القدس المحتلة (إيمانويل دناند/ فرانس برس)

ملحق خاص

بالإضافة إلى الخطيئة التي وقعت فيها منظمة التحرير، بقبولها تأجيل موضوع القدس في أوسلو لمفاوضات الوضع النهائي، أيضاً أخطأت بتمييز القدس في الانتخابات الفلسطينية، وبشكل لا يليق بأهمية المدينة ومكانتها. تضمنت اتفاقية أوسلو في سبتمبر/ أيلول 1995 ملحقاً خاصاً بالانتخابات الفلسطينية في القدس، ونصت على إجراء الانتخابات دون حملات أو اجتماعات انتخابية في خمسة مراكز بريد إسرائيلية في عام 1996 ينتخب فيها (5700) فلسطيني كحد أقصى، وينتخبون على أوراق بيضاء غير مروسة دون وجود لمثلي لجنة الانتخابات المركزية، أو مراقبين محليين، وكأنهم رعايا أجانب في دولة أخرى، فيما ينتخب معظم المقدسيين بالقرى والبلدات خارج حدود بلدية الاحتلال. أما في انتخابات عام 2006، فقد جرت زيادة عدد مراكز البريد إلى ستة مراكز بعدد (6300) ناخب، فيما اضطر أكثر من (50) ألف مقدسي إلى الذهاب للتصويت خارج حدود بلدية الاحتلال، مع أن اتفاقية اوسلو لم تلزم السلطة الفلسطينية بتقديم طلب للحصول على موافقة إسرائيل على إجراء الانتخابات في القدس كما يشاع.

تسمح إسرائيل بتصويت 6300 مقدسي فقط عبر مراكز البريد (أحمد غرابلي/فرانس برس)

انتخابات بحضور المقدسيين ترشيحاً وتصويتاً

ماجد عزام

تبدو معادلة لا انتخابات بدون القدس التي تطرحها حركة فتح وقيادة السلطة الفلسطينية وفصائل صغيرة هامشية متحالفة معها مستفزة ومريبة والغرض منها واضح يتمثل بتأجيل الانتخابات أو حتى إلغائها تماماً لأهداف حزبية فئوية ضيقة وهرباً من خوض المعركة السياسية والإعلامية الميدانية لفرض حضور المقدسيين في الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً رغماً عن إرادة الاحتلال وجبروته.

حركة فتح كانت قد عقدت، منتصف إبريل/ نيسان الجاري، اجتماعاً مع فصائل منظمة التحرير المتحالفة معها نتج عنه تبنٍ رسمي لمعادلة لا انتخابات دون القدس، ما مثّل إعلان نوايا لا لبس فيه لإلغائها أو تأجيلها على الأقل، المعادلة التي تعبّر عن موقف القيادة المستبدة الانتهازي الفئوي الضيّق بدلاً من العمل الدؤوب والمثابر لإجرائها بمشاركة المقدسيين ترشيحاً وتصويتاً لتكريس هويتها العربية الإسلامية المسيحية في مواجهة حملات التهويد والاستيطان الإسرائيلية.

في الحقيقية بدت المعادلة مريبة منذ اليوم الأول، ورغم أنها طرحت على استحياء في البداية، إلا أن السيرورة تصاعدت بعد ذلك وباتت المعادلة مادة يومية للناطقين باسم السلطة وحركة فتح - والتابعين لها - إثر انقسام وتشظي الحركة انتخابياً إلى ثلاث قوائم متصارعة، إضافة إلى حضور عشرات الفتحاويين في قوائم مستقلة أخرى، وإصرار القيادي الأسير مروان البرغوثي على الترشح للانتخابات الرئاسية، ما يعني هزيمة مؤكدة لقائمة فتح الرسمية في الانتخابات التشريعية وللرئيس محمود عباس في الرئاسية، وبالتالي رحيله وفريقه وتابعيه عن المشهد السياسي.

من هنا بتنا أمام مسعى فتحاوي عباسي سلطوي علني ورسمي للتهرّب من الاستحقاق الانتخابي خوفاً من نتائجه، وكما العادة في المنظومات الاستبدادية يجري تبرير وتغطية الهزائم والتراجعات بالشعارات الوطنية البراقة، لذلك تم طرح شعار أو معادلة لا انتخابات دون القدس بحجة تكريس هويتها ورفض التساوق مع صفقة القرن التي أزيحت عملياً عن جدول الأعمال رغم بعض آثارها وتداعياتها، وأهمها طبعاً الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، علماً أن مواجهة تبعات الصفقة لا تتم بهذه الطريقة أي بعدم إجراء الانتخابات في المدينة لعدم موافقة الاحتلال على إجرائها كون المعادلة سيئة الصيت خاطئة وتثبيطية بامتياز، حسب تعبير مفتي الشعب الشيخ عكرمة صبري.

في نقض المعادلة من أساسها، وفضح خلفياتها، تجب الإشارة إلى أن فصائل منظمة التحرير التي شاركت في الاجتماع المذكور مع فتح هامشية ودون تأثير، وما كانت تستحق الوجود في المنظمة أصلاً لولا رغبة محمود عباس في تأميمها والهيمنة عليها، والفصائل التي عفا عليها الزمن جبنت حتى عن دخول الانتخابات خشية الهزيمة، بل الفضيحة المدوية كونها لا تستطيع منفردة أو مجتمعة تجاوز نسبة الحسم حتى بعد تخفيضها إلى 1,5 بالمائة دون أن يعني ذلك التقليل من تاريخها النضالي الوطني الذي بات من الماضي على أي حال.

المعطيات السابقة ترافقت كذلك مع غياب عمل سياسي وطني جامع جداً يفترض أن تقوده السلطة «التي تدعي شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني» لإجراء الانتخابات في القدس، ورغم المواقف الإيجابية لحماس وفصائل يسارية أخرى، منها الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وتأكيدها على أهمية الانتخابات بحد ذاتها، كما ضرورة عدم إعطاء الاحتلال الفيتو من حيث المبدأ على القرارات والمصالح الفلسطينية بشكل عام ومنطقياً هنا، وبحسابات بسيطة ومباشرة وإذا كانت الانتخابات تمثل مصلحة فلسطينية وهي كذلك فعلاً، والاحتلال يسعى لعرقلتها ومنعها على سبيل منع المصلحة الفلسطينية، فلا يمكن التسليم أو تمكينه من تحقيق أهدافه المتعارضة بالضرورة مع الأهداف الفلسطينية.

إلى ذلك ورغم مرور مائة يوم تقريباً على إصدار المرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات، لم تتم بلورة خطة عمل توافقية وطنية لفرض إجرائها في القدس، ما يعني أن النية كانت مبيتة لاستخدام ورقة المدينة المقدسة لتأجيل الانتخابات أو إلغائها عند الحاجة، رغم عقد جولتي حوار فلسطيني في القاهرة في ظرف شهر واحد – بداية شباط/ فبراير ومنتصف آذار/ مارس – ورغم التوافق على ضرورة وحتمية إجراء الانتخابات في العاصمة.

وعموماً ورغم ظاهرها المعقد، إلا أن مسألة الانتخابات تبدو أبسط مما يتم تصويرها أو على الأقل يمكن تفكيكها لوضعها في سياقها السياسي التقني الصحيح. وحسب اتفاق أوسلو والتجارب الانتخابية السابقة، يملك فقط 6300 مواطن فلسطيني حق الاقتراع في ستة مراكز بريد بالمدينة المقدسة، بينما تقترع الغالبية العظمى من فلسطينيي المدينة (150000) بمراكز اقتراع في الضواحي غير الخاضعة لبلدية الاحتلال والتي تعتبرها السلطة والفصائل جزءا لا يتجزأ من العاصمة الفلسطينية. أما في ما يتعلق بالحل أو الحلول للدقة، فتتمثل بخوض نضال متعدد المستويات لإجرائها في المدينة من قبل قيادة السلطة والطبقة السياسية والمرشحين والجمهور بشكل عام. بتفصيل أكثر، تمكن الإشارة إلى أن القدس حاضرة أصلاً في القوائم الانتخابية مع وجود 60 مرشحا عنها، معظمهم في أماكن مضمونة، وبإمكان هؤلاء، بل يجب عليهم، خوض معارك انتخابية ميدانية يومية – مدة الدعاية أصلاً ثلاثة أسابيع ابتداء من أول أيار/ مايو – من داخل القدس مباشرة أو عبر المنابر ووسائل الإعلام المختلفة خاصة وسائط التواصل الاجتماعي - الإعلام الجديد - في حال استمر الاحتلال في التضييق عليهم.

مسار

تبدو عملية إجراء انتخابات المجلس الوطني متعذرة، بسبب تشتت الديمغرافيا الفلسطينية في دول اللجوء والمهجر، وتنوع الظروف السياسية في بلدان الشتات، كما أن «لجنة الانتخابات المركزية» أعلنت عدم مسؤوليتها عن تنظيم الانتخابات خارج فلسطين، وحتى لحظة كتابة هذه السطور، لا يبدو أن هناك أي توجه رسمي فلسطيني للطلب من دول عربية أو غيرها للسماح بإجراء تلك الانتخابات على أراضيها، ولا أي تحضيرات أقلها بيانية وإحصائية

اللاجئون الفلسطينيون

شرعية التمثيل المنقوصة بفعل الشتات

حسام أبو حامد

تاريخيا، أعاق الشعور القومي العربي نمو الشخصية الوطنية الفلسطينية، واستمر التمثيل الفلسطيني يعاني من شرعية منقوصة أو معطلة، موضوعيا؛ بفعل الاحتلال البريطاني أو الاحتلال الإسرائيلي أو الهيمنة العربية أو التشتت الديمغرافي، وذاتيا؛ حين لم يتجسد هذا التمثيل عبر صيغة مؤسساتية ديمقراطية. ومنذ العام 1948 لم تتعدّ المشاركة الشعبية الفلسطينية، في صناعة القرار الفلسطيني، المستويات الحزبية الفصائلية، والنقابية والبلدية والاتحادات الطلابية. ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، امتلك الفلسطينيون لأول مرة شكلا ديمقراطيا مؤسساتيا منحهم فرصا للمشاركة السياسية انتخابا وترشحا، عبر انتخابات المجلس التشريعي في 1996 و2006، وانتخابات الرئاسة في 1996 و2005، لكن تلك المشاركة اقصت أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، وانتهت معادلات الاعتراف وتوازن القوى المسيطرة إلى تكريس انقسام واستقطاب حاد في الساحة الفلسطينية.

باختزال الثقل السياسي والتمثيلي الفلسطيني في السلطة الوطنية الفلسطينية، التي هي بموجب اتفاقيات أوسلو هيئة حكم ذاتي مؤقتة لمدة خمس سنوات تسبق قيام الدولة، والمجلس التشريعي، بوصفه في تلك الاتفاقيات، مجلس حكم محلي، على حساب منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني التي اعتبرت طوال أعوام هيئات تمثل جميع الفلسطينيين، لا تزال معضلة التمثيل الفلسطيني قائمة، وتطرح الانتخابات الفلسطينية القادمة مسألة التمثيل الفلسطيني المنقوص، في ظل الاحتلال، ومع وجود أكثر من نصف الشعب الفلسطيني لاجئا في الشتات

> ارتهنت فعالية المجلس الوطني الفلسطيني للظروف السياسية في البلدان العربية

قد لا توفر لهم هذه الانتخابات فرصة للمشاركة.

ما هو الجديد الذي تقدمه هذه الانتخابات على صعيد إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، والخروج من أزمة التمثيل؟

تاريخ من التمثيل المنقوص

بالإضافة إلى التضييق من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، أدّت الصراعات العائلية، خصوصاً بين الحسينية والنشاشيبية إلى انعدام فعالية «اللجنة التنفيذية» التي قادها موسى كاظم الحسيني، وانبثقت عن «المؤتمر العربي الفلسطيني» باعتباره أول تمثيل فلسطيني تحت الانتداب، والذي اضمحلّ بعد وفاة الحسيني العام 1934. بدأت الأحزاب السياسية الفلسطينية بالتكاثر، رغم أنها بقيت مخترقة بالولاءات العائلية والعشائرية، وشكّلت مع ثورة إبريل/ نيسان 1936 «اللجنة العربية العليا» التي ترأسها الحاج أمين الحسيني، لتقدّم نفسها ممثلاً للفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية. بعد هزيمة الثورة والتنكيل بأعضائها، هرب الحسيني إلى لبنان، ليعود بعد الحرب العالمية الثانية رئيسا لـ «الهيئة العربية العليا» التي حظيت ببعض الاعتراف العربي، لكنها أصطدمت بطموحات الهاشميين في العراق والأردن، وفشلت في إقناع الحكومات العربية بالاعتراف بـ «حكومة فلسطين» بعد الانسحاب البريطاني، ومنعت الجيوش العربية القادمة إلى فلسطين، في أيار/ مايو 1948، الحسيني من التواجد في أماكن سيطرتها، وصادرت السلاح الفلسطيني هناك. وحين تم الإعلان عن «حكومة عموم فلسطين» في غزة، في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، برئاسة أحمد عبد الباقي، دعت «الهيئة العربية العليا» إلى عقد «مجلس وطني فلسطيني» في غزة في أكتوبر/تشرين الأول 1948، أقر شرعية الحكومة، واستقلال فلسطين. سارع ملك الأردن حينها عبد الله لعقد مؤتمر في عمّان حاول رفع الشرعية عن مؤتمر غزة، وشكك في تمثيله للفلسطينيين، أعقبه «مؤتمر أريحا» الذي أكد وحدة الأراضي الأردنية وبايع عبد الله ملكا على كل «فلسطين»، وتم إقصاء «حكومة عموم فلسطين» بسيطرة ميدانية من الجيش الأردني على الضفة الغربية بعد هزيمة العام 1948، وأعلن النظام الملكي في الأردن توحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن في إبريل/ نيسان 1950.

في قطاع غزة، مُنعت حكومة عموم فلسطين من ممارسة عملها، بعد أن أخضع للإدارة المصرية، ونُفي الحسيني وأعضاء الحكومة إلى القاهرة، لتصبح «الهيئة العربية العليا» هيئة شكلية تحت الرقابة المصرية الصارمة، انتهت فعليا بقيام منظّمة التحرير الفلسطينية بموجب قرار القمة العربية الأولى بالقاهرة 1964 بموافقة جميع الدول العربية ما عدا الأردن، وقرار المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي انعقد في القدس (من 28 مايو/ أيار إلى 2 يونيو/ حزيران 1964)، وأصبح أحمد الشقيري رئيسا لها. نظرت فصائل العمل الفلسطيني المسلح إلى المنظمة بعين الريبة، وخشيت من أن تكون إطارا جديدا لهيمنة الدول العربية على القرار الفلسطيني، ورفضت بداية الانضمام إلى المنظّمة، واكتفت حركة فتح بتمثيل فردي في المجلس الوطني. بعد هزيمة العام 1967 أضطرّت الدول العربية إلى منح زمام المبادرة للعمل الفدائي، فهيمنت فصائله على منظّمة التحرير، التي تزعّمت فتح لجنتها المركزية بقيادة ياسر عرفات منذ المجلس الوطني الخامس في القاهرة (فبراير/ شباط 1969).

في العام 1974 اعترفت الجامعة العربية بالمنظّمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، بموافقة جميع الدول العربية عدا الأردن، وكان ذلك، رغم أنه بدا في حينه مكسبا

فلسطينيا، بداية مسار عربي لفك الارتباط بالقضية الفلسطينية، بدءا بمصر التي تقدمت خطوات حثيثة باتجاه كامب ديفيد. فلسطينيا، كان المجلس الوطني الفلسطيني قد أقرّ في 12 يونيو/ حزيران من العام 1974 برنامج النقاط العشر (يسمى إسرائيليا بالخطة المرحلية) ويدعو إلى إنشاء سلطة وطنية على أي قطعة محررة من أرض فلسطين، والعمل الفاعل لإنشاء دولة علمانية ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين يتمتع فيها كل المواطنين بالمساواة والحقوق بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين. وفي العام نفسه اعترفت الأمم المتحدة بالمنظّمة، التي امتلكت بذلك تفويضا عربيا ودوليا، للمضي في مسارات سياسية طغت فيه المرحلية على الشمولية، وتقدمت خلالها معارك التمثيل معارك التحرير، وكان التفرد على حساب الإجماع الوطني. انتهت تلك المسارات بقبول المنظمة حكما ذاتيا محدودا في أوسلو، لم يؤد إلى الدولة، بل عمّق أزمة النظام السياسي الفلسطيني، وشرعيته التمثيلية، وتركت تجمّعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات بدون من يتحدث باسمهم، أو يتابع شؤونهم، تعاني التفتيت والتهجير والإلغاء.

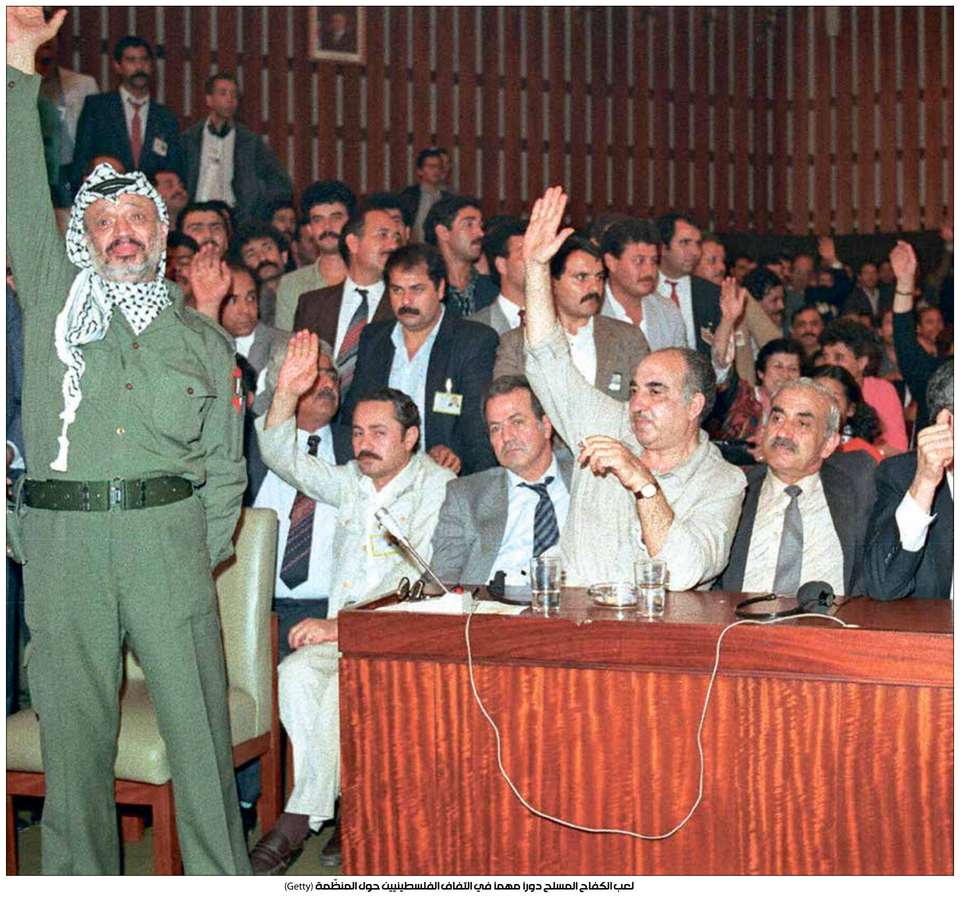

لعب الكفاح المسلح دورا مهما في التفاف الفلسطينيين حول المنظّمة (Getty)

منظمة التحرير الفلسطينية

بقي تمثيل المنظّمة للشعب الفلسطيني أمرا نسبيا، جاء بحكم الأمر الواقع، وبتفويض من الجامعة العربية والأمم المتحدة، وقد لعب الكفاح المسلح الذي مارسته الفصائل الفلسطينية دورا هاما في التفاف الفلسطينيين حول المنظّمة، ومنح تمثيلها تلك الشرعية المعنوية والرمزية، لكنها لم تعمل على تجسيد هذا التعاطف والالتفاف في مؤسسات ديمقراطية، ولم يكن للإرادة الشعبية الفلسطينية أي فاعلية في عملية صنع القرار الفلسطيني، واستمرت المنظمة قائمة على نظام المحاصصة الفصائلية. عسكرة النضال الفلسطيني جعلت المنظّمة تتجاهل أن الخارطة الفلسطينية أكثر اتساعا من أن يتم اختزالها في فصائل العمل المسلح، ولم تمتد عضويتها إلى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والفعاليات النقابية، وغيرها من وحدات اجتماعية. التفرد في القيادة، ومركزية القرار، وابتعاد القيادة عن شعبها نتيجة خسارة المنظمة لقواعدها العسكرية والإدارية في الأردن ثم لبنان مما أدى إلى تعطّل المؤسسات التابعة للمنظمة، وعدم توافر توجّه حقيقي لترسيخ تلك المؤسسات، ونموها، كل ذلك، حال دون قيامها بدورها بفعالية، وممارسة صلاحياتها، الأمر الذي أفقدها تدريجيا شرعيتها الرمزية بين أبناء الشعب الفلسطيني، وفقدت ثقلها في الشتات حتى قبل تهميشها لصالح السلطة الوطنية. ولعبت ارتهانات فصائل فلسطينية للأنظمة العربية والإقليمية دورا معطلا، وبقي تمثيلها منقوصا في غياب حركات الإسلام السياسي الفلسطيني؛ «حماس» و «الجهاد الإسلامي»، اللتين رفضتا المنظّمة أيديولوجيا قبل أن تعلنا استعدادهما للانضمام إليها شرط إعادة بنائها وإصلاحها، لكن الصراع على التمثيل الفلسطيني استمر في ظل عدم توافق الحركتين على نسبهما من المحاصصة.

لم تتمكن المنظّمة من أن تكون إطارا وطنيا جامعا يختلف الفلسطينيون في ظله لا عليه، وأصبحت أحد أبرز دوائر الانقسام الفلسطيني. ولا يبدو أن هناك إرادة حقيقية لدى الفصائل الفلسطينية لإعادة تفعيلها، ولا منحها دورها التمثيلي اللازم، فكان تراجع حركة حماس عن مطالبها بإجراء الانتخابات الثلاث (التشريعية، والرئاسية، وتلك المتعلقة بالمجلس الوطني) بالتزامن لتوافق على إجرائها بالتتابع، بعد أن تنازل الرئيس محمود عباس عن الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني بوصفه شرطا للمشاركة في الانتخابات.

المجلسان: التشريعي والوطني

يشكّل المجلس الوطني أعلى جسم تمثيلي لجميع الفلسطينيين، ومهمته بحسب نظامه الأساسي «وضع السياسات والمخططات والبرامج لمنظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية»، وقد أقرّ المجلس عند تأسيسه الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير. ورغم أن نظامه الأساسي ينصّ على انتخاب أعضائه بالاقتراع المباشر، بقي منذ تأسيسه العام 1964، من دون انتخابات، ويتم تعيين أعضائه عبر التوافقات، والمحاصصة بين الفصائل الفلسطينية، والأجهزة العسكرية، والاتحادات الشعبية، والنقابية، بالإضافة إلى أعضاء مستقلين يتم تعيينهم. لم يجتمع المجلس سنويا، ولم يتم تجديده كل أربع سنوات كما ينص نظامه الأساسي، والت أموره إلى أن يكون تحت رحمة الاستدعاء التوظيفي عند الحاجة، مقرّرا لتعديلات أو مكمّلا لنصاب، أو لسد نقص في أعضاء غيبهم الموت. كما ارتهنت فعالية المجلس للظروف السياسية في البلدان العربية التي كانت تحول معظم الأحيان دون ممارسة الفلسطينيين لأي أنشطة سياسية على أراضيها. ورغم دعوتهما للانضمام للمجلس العام 2005، لم تشارك به حركتا حماس والجهاد الإسلامي، اللتان بقيتا خارج منظّمة التحرير، وتُرك المجلس لهيمنة حركة فتح، بوصفها الفصيل الأكبر، وتحكمت بقراراته.

نصّ المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس على أن تعتبر نتائج انتخابات المجلس التشريعي في الثلاثين من يوليو/تموز المقبل «المرحلة الأولى في تشكيل المجلس الوطني، على أن يتم استكمال المجلس في نهاية شهر أغسطس/آب المقبل، وفق النظام الأساس لمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاهمات الوطنية بحيث تجرى انتخابات المجلس الوطني حيثما أمكن». وينص قانون الانتخابات الفلسطيني على أن أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وعددهم 132 يصبحون تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني، الذي تم تقليص عدد أعضائه إلى 350. عمليا، تبدو عملية إجراء انتخابات المجلس الوطني متعذرة، بسبب تشتت الديمغرافيا الفلسطينية في دول اللجوء والمهجر، وتنوع الظروف السياسية في بلدان الشتات، كما أن «لجنة الانتخابات المركزية» أعلنت عدم مسؤوليتها عن تنظيم الانتخابات خارج فلسطين، وحتى لحظة كتابة هذه السطور، لا يبدو أن هناك أي توجه رسمي فلسطيني للطلب من دول عربية أو غيرها للسماح بإجراء تلك الانتخابات على أراضيها، ولا أي تحضيرات أقلّها بيانية وإحصائية. من ناحية أخرى هناك إشكاليات حقيقية للربط بين التشريعي والوطني، نتيجة اختلاف المرجعية السياسية والتمثيلية لكل منهما، فبينما يستند المجلس التشريعي إلى اتفاق أوسلو، ولا يمثل سوى الفلسطينيين في داخل مناطق السلطة، يستند المجلس الوطني إلى الميثاق الوطني والمفروض أنه يمثل الفلسطينيين في كل مكان. بالمثل جاء في القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 القاضي بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة (https://bit.ly/3x6opJ2)، وتحديدا في مادته الثانية: ((تستبدل عبارتي «السلطة الوطنية، رئيس السلطة الوطنية» أينما وردت في القانون الأصلي بعبارتي «دولة فلسطين، رئيس دولة فلسطين»). المادة على ما فيها من التباس قانوني، هي نموذج إضافي للتخبط وعدم الوضوح السياسي والتمثيلي، فالمفروض أن رئيس دولة فلسطين يمثل جميع الفلسطينيين، وهو ما لا يعكسه الواقع ولا توفّره الانتخابات المقبلة.

خاتمة

الانتخابات الفلسطينية الحالية هي في النهاية محاولة لإدارة الأزمة لا لتجاوزها، وهي غير كافية لتجاوز العوائق البنيوية الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، انطلاقا من الانتقال من نظام المحاصصة إلى نظام ديمقراطي تمثيلي حقيقي. وليس هدف الانتخابات هو تقاسم السلطة أو المحاصصة عليها، بل تداولها. لم تأت التعديلات الأخيرة في قانون الانتخابات بناء على صفقة محاصصة أخرى بين حركتي فتح وحماس؟

الأزمة مستمرة وطالما عصفت بالنظام السياسي الفلسطيني، وهي أزمة من العمق بحيث تشكّل تهديدا للذات الفلسطينية؛ الذات، بوصفها هوية وطنية وكيانية سياسية، ولا يمكن الخروج من أزمة التمثيل الفلسطيني إلا بإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، بإعادة بنائه، وتفعيله بإقرار الكلّ الفلسطيني، وبالإقرار بالكلّ الفلسطيني.

النساء والشباب في الانتخابات الفلسطينية

من بين 36 قائمة مرشحة، هناك قائمة واحدة فقط تراسها امرأة؛ هي قائمة اليسار الموحد التي تشكل تحالفا بين حزب الشعب وحزب فدا، في حين التزمت باقي القوائم بترتيب النساء وفق شروط قانون الانتخابات، باستثناء قائمة «الحرية» التي احتلت فيها فدوى البرغوثي المركز الثاني وليس الثالث كما يطلب القانون

يصلح قانون الانتخابات الفلسطيني بتعديلاته الأخذة كوتا خاصة للنساء (مجدي فتحي/ Getty)

بيسان عدوان

كثرت الأحاديث حول الانتخابات الفلسطينية وإجرائها في المواعيد التي حددها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، وظل التشكيك في انعقادها بالفعل هو الغالب على مجمل الساحة الفلسطينية، حيث رأى الكثير أن التوقيت هو محاولة لإعادة إصلاح العلاقات مع واشنطن، تحت رئاسة جو بايدن، وتحرك جاء متأخراً جداً للرد على الانتقادات الموجهة لشرعية عباس الذي انُتخب في 2005 ويحكم بموجب قرار لأكثر من عشر سنوات منذ انتهاء ولايته. لكن تأجيل الانتخابات مرهون برغبة الأطراف الخارجية؛ الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني، لاعتبارات لا تخدم مصالحها في حالة إخفاقات ثالث ممن يعتبرونهم قيادات فلسطينية تخدم مصالحهم.

هناك مؤشرات واقعية ترجح كفة تأجيل الانتخابات الفلسطينية بعد مطالبات مجموعة من الأسرى الفلسطينيين في ما عرف بوثيقة الأسرى منذ أيام من كتابة المقال، والتي طالبوا فيها الرئيس الفلسطيني بالاستجابة لمطالبهم الداعية إلى إنقاذ حركة فتح في المقام الأول تحت ذريعة «لا انتخابات بدون القدس» وتقاسم الوظيفي بين الحركتين الرئيستين، لم تهتم الوثيقة بالحوار الذي جاء في قوانين الانتخابات التي دشنها الرئيس السلطة الفلسطينية وتفاهمت عليها الفصائل الفلسطينية، خاصة حركة حماس في لقاء القاهرة في شباط/ فبراير الماضي مثل القوائم الانتخابية، ونسبة الحسم، وكوتا النساء والشباب.. إلخ.

رأى العديد من السياسيين الفلسطينيين أن القوائم الانتخابية تضم وجوهاً جديدة وشبابية ونسائية، والبعض يرى في النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي (اعتبار الضفة وغزة دائرة انتخابية واحدة)، فرصة للشباب والنساء والمستقلين لولوج العملية الانتخابية ترشيحاً، ولاحقاً الفوز وفق توصيفهم بأن نظام التمثيل النسبي يتيح هامشاً للفئات المهمشة لخوض العملية الانتخابية. لكن على أرض الواقع ومن خلال بعض التجارب السابقة كما في الانتخابات البلدية السابقة كان تمثيل النساء والشباب في الحد الأدنى في القوائم البلدية، كما نجد بعد النظر في القوائم الانتخابية أن تمثيل الشباب في أسفل القوائم الانتخابية، كما أن تمثيل النساء في المركز الثالث والسابع من القوائم يجعل نسب نجاح النساء في الحصول على مقاعد تشريعية بعد باقل مقاعد شغلتها المرأة الفلسطينية في السابق، ربما لن يصل إلى خمسة مقاعد. تظهر آخر الأرقام أن الشباب والنساء شبه غائبين عن مراكز صنع القرار السياسي بالبلاد، فنسبة الإناث في المجتمع تمثل 49% بواقع نحو مليونين ونصف مليون مقابل نحو مليونين و600 ألف للذكور، بما يعادل 51%. وبحسب لجنة الانتخابات المركزية، فإن عدد النساء المسجلات للانتخابات الفلسطينية بلغ نحو مليون ومئتين وخمسين ألف، بما يشكل ما نسبته حوالي 49% أيضاً من إجمالي عدد المدرجين في سجل الناخبين الابتدائي، بينما تبلغ نسبة الشباب الفاعلين في الحياة العامة حوالي 13% فقط من الشباب بين عمر (15-29) سنة؛ منهم (6,3%) من الشباب الذين ينتمون إلى أندية ومراكز رياضية، و(3%) ملتحقون بجمعيات أهلية أو ثقافية أو منظمات غير حكومية، و(2,4%) ينتمون إلى اتحادات ونقابات بمختلف أشكالها، فيما أقل من (1,5%) من الشباب ينتمون لأحزاب أو حركات سياسية، بحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

> المرأة والشباب هم القطاع الأوسع في المجتمع الفلسطيني ويشكلون كتلة انتخابية كبيرة

الفلسطينيات: قوة تصويتية كبيرة ونتائج ضعيفة

يمنح قانون الانتخابات الفلسطيني بتعديلاته النافذة كوتا خاصة للنساء، حيث يضمن ألا يقل تمثيل النساء عن امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى، ثم امرأة كل أربعة أسماء، أي أن القائمة في حدّها الأدنى (16 مرشحًا)، يجب ألا يقل عدد النساء المترشحات فيها عن 4 نساء، ويرى المحللون أن ذلك يثير مخاوف من شأنها عدم حصول النساء على أكثر من 12 % من مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي يعني عدم تمثيل النساء داخل المجلس نفسه بالنسبة التي أقرها القانون أي 26% من المقاعد للنساء في المجلس التشريعي.

تكمن الأزمة في قانون الانتخابات أن النسبة التي أقرها القانون 26 % فقط هي النسبة المخصصة للترشيح في المجلس التشريعي، أي في القوائم وليس في النتائج والمقاعد. فعدد المرشحات في مختلف القوائم الانتخابية 405 امرأة أي بنسبة 29% من مجمل عدد المرشحين، أي أكثر من النسبة التي أقرها القانون نفسه، لكن هذا لا يعني تمثيلها وفقاً للكوتا المخصصة فعلياً داخل المجلس التشريعي، نتيجة طبيعية توزيع النساء في القوائم، وتوقعات عدم وصول عدد كبير من القوائم لنسبة الحسم المقدرة بـ1,5 %؛ أي 28 ألف صوت في حال بلغت نسبة المشاركة 75%، كما أن موقع النساء في كل قوائم الثالث والسابع يعني في أحسن الفروض إذا اجتازت أغلب القوائم نسبة الحسم فإن حصة النساء لن تتجاوز 30 مقعداً، أي ما نسبته 22%. بينما يرى مراقبون أنه من المتوقع ألا تزيد نسبة المرأة عن 12%، أي أقل من نصف الكوتا المخصصة لهن في الترشيح».

ومن بين 36 قائمة مرشحة، هناك قائمة واحدة فقط تراسها امرأة؛ هي قائمة اليسار الموحد التي تشكل تحالفا بين حزب الشعب وحزب فدا، في حين التزمت باقي القوائم بترتيب النساء وفق شروط قانون الانتخابات، باستثناء قائمة «الحرية» التي احتلت فيها فدوى البرغوثي المركز الثاني وليس الثالث كما يطلب القانون. ومن الملاحظ أيضا أن نسبة 26 % المخصصة للنساء في القوائم الانتخابية أقل مما أقره المجلس المركزي والوطني الذي رفعها إلى نسبة 30% خلال السنوات الأخيرة.

الشباب الفلسطيني... تمثيل ضعيف بفوق القانون

خمسة عشر عاماً، لم يحظ خلالها جيل كامل من الشباب الفلسطيني بفرصة المشاركة في أية عملية انتخابية، كما وعلى مر العقود لم يكن للشباب دور فاعل في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية أو حتى المجتمعية منها، مع العلم بأن الشباب الفلسطيني يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع.

تعد الانتخابات من أهم مؤشرات قياس دور الشباب ومكانتهم وقدرتهم على إحداث التغيير، سواء عبر المشاركة في عملية الاقتراع أو الترشيح الفعلي، ربما لا تُعبر الخطابات السياسية وبلاغتها الانتخابية وعملية التجييش للانتخابات عن واقع الحال الفلسطينية فيما يتعلق بالشباب ومسألة ترشيحهم، ويمكن الذهاب إلى عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها التقاط عدم تمثيل الشباب فعلياً في الترشح للانتخابات المجلس التشريعي طبقاً لقانون الانتخاب نفسه الجديد، فالحديث عن تضمين القوائم بالشباب هو جزء من الدعاية الانتخابية، وتصطدم مشاركة الشباب وترشحهم للانتخابات بعوائق كبيرة، أبرزها تحديد قانون الانتخابات الفلسطيني لسن الترشح للمجلس التشريعي بـ28 سنة والرئاسة بـ40، إضافة إلى غياب «كوتا شبابية» تضمن لهم تمثيلهم، بجانب تضمينهم داخل القوائم الانتخابية جاء متأخراً، أي أن فرصهم ضعيفة جداً للحصول على مقاعد في المجلس التشريعي في حالة تجاوزت القوام نسبة الحسم جميعها أو أغلبها أو عدد قليل منها.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 25 إبريل/ نيسان 2021 م 13 رمضان 1442 هـ
العدد 70 السنة السابعة
Sunday 25 April 2021

بالصورة

يعكس العدد الكبير للقوائم الانتخابية والتي بلغت الـ36 لائحة متنوعة الاتجاهات والخلفيات، حماسة الفلسطينيين الكبيرة لإجراء هذه الانتخابات، خصوصاً أنّهم حُرموا منها على مدى خمس عشرة سنة

يأمل الغزيون ان تهي الانتخابات الانقسام والحصار (سعيد خطيب/فرانس برس)

السلطة الفلسطينية بين ناري الانتخابات وتأجيلها

عديد نصار

ممّا لا شك فيه أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني التي باتت تعكس نفسها على مجمل القضية الفلسطينية وما تعانيه من تراجع، كما على حياة الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق وجوده في الداخل أو في اللجوء أو في الشتات، وكذلك على وحدة هذا الشعب ووحدة مرجعياته السياسية كما يتجلى في الانقسام الذي فرضته سياسات كل من حركتي فتح وحماس كسلطتين منفصلتين متصارعتين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى تفاقم الوضعين الاجتماعي المعيشي والصحي وكذلك تغوّل سياسات الضمّ والاقتلاع التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني في مناطق الضفّة وفي القدس وترسيخ سياسة الأبارتايد الصهيونية من خلال قانون يهودية الدولة.. مضافا إلى كل ذلك فشل القوتين السياسيتين الكبريين على الساحة الفلسطينية الممسكتين بالسلطة في حلّ أي من تلك القضايا أو طرح برامج واضحة لحلّها، أقول إن هذه الأزمة وهذه التعقيدات لا شكّ في أنّها لن تجد لها مخارج من خلال انتخابات تحت الاحتلال يُراد منها في الأصل إعادة إنتاج نفس القوى ونفس السلطات.

الفلسطينيون مُتحمّسون لإجراء هذه الانتخابات، خاصة أنّهم حُرموا منها على مدى خمس عشرة سنة. انعكس ذلك في العدد الكبير للوائح الانتخابية والتي بلغت الـ36 لائحة متنوعة الاتجاهات والخلفيات. الفلسطينيون يريدون الانتخابات ليشاركوا في تقرير واقعهم ومستقبلهم على الصّعد المعيشية والاجتماعية والصحية والخدماتية وكذلك الأمنية والسياسية، وبالتأكيد هناك نسبة كبيرة منهم ترغب في معاقبة حركتَي حماس وفتح على ما أوصلتا الشعب الفلسطيني من انقسام والقضية برمتها من تراجع وتغييب.

إنما، على ما يبدو واضحا، الناس في وادٍ والسلطة في وادٍ آخر. وما دفع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وبالاتفاق مع حركة حماس وباقي الفصائل إلى إصدار مرسوم إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل بدءا من 22 أيار/مايو القادم، وما قد يدفعُه إلى تأجيلها أمورٌ وقضايا أخرى خارجَ اهتمامات الشعب الفلسطيني بالكامل.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

استعدادات فلسطينية متواصلة لاجراء الانتخابات (حازم بدر/فرانس برس)

ستجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني على مراحل (مصطفى حسونة/الاناضول)

تعددت اللوائح الانتخابية لحركة فتح (عباس مومني/فرانس برس)

تخشى السلطة وحماس من التصويت العقابي (جعفر اشتية/فرانس برس)

قد يتم تأجيل الانتخابات بمبادرة من الأسرى (مجدي فتحي/Getty)

فلسطينيو 48... إحياء متعدد للنكبة

ربيع عيد

يتعدد إحياء ذكرى النكبة لدى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، ولا يقتصر على الذكرى الرسمية للنكبة في الخامس عشر من مايو/أيار، وذلك لخصوصية موقعهم في داخل الأراضي المحتلة. المائة وخمسون ألف فلسطيني الذين بقوا في وطنهم بعد النكبة أصبحوا يعدّون اليوم أكثر من مليون ونصف المليون، يعيشون ضمن ظروف المواطنة الإسرائيليّة التي حصلوا عليها كأحد الشروط الدولية في الاعتراف بالكيان الجديد. لم تكن المواطنة الإسرائيليّة للفلسطينيين في الـ48 تعني المساواة بين المواطنين في دولة اليهود، إذ فُرض عليهم الحكم العسكري قرابة العقدين، وموروست بحقهم سياسات استعمارية مختلفة من ترهيب وقمع ومصادرة أراض وملاحقة سياسيّة، في سعيٍ لمنع تشكّل وعي سياسي فلسطينيٍّ يتواصل مع تاريخهم وباقي أبناء شعبهم. جاء يوم الأرض ليصنع مرحلة جديدة في العلاقة مع المؤسسة الإسرائيليّة وليشكل وعيًا وحراكًا جديدًا بالنسبة لموقعهم.

وبعد استثناء منظمة التحرير الفلسطينية لهم في مفاوضات أوسلو واعتبارهم شأنًا إسرائيليًا داخليًا، انطلقت عدة مبادرات سياسيّة وثقافيّة، تسعى للحفاظ على الهوية الفلسطينيّة والذاكرة الجماعيّة وتعيد تعريف العلاقة مع المؤسسة الإسرائيليّة، وكانت واحدة من هذه المبادرات مسيرة العودة السنويّة في ذكرى «استقلال إسرائيل». تُحيي إسرائيل «يوم استقلالها» سنويًا بحسب التقويم السنوي العبري، الذي يكون عادة في شهر إبريل/نيسان، وفي نفس الوقت يُحيي الفلسطينيون منذ أواخر سنوات التسعينيات، النكبة تحت شعار «يوم استقلالهم يوم نكبتنا» من خلال مسيرة عودة سنويّة إلى إحدى القرى المهجّرة، وذلك بتنظيم من جمعيّة الدفاع عن المهجّرين، يشارك فيها عشرات الآلاف، والتي تعاظمت المشاركة فيها في أعقاب الانتفاضة الثانية.

باتت «مسيرة العودة» بعد أكثر من عقدين على انطلاقها، الحدث الوطني الأبرز والجامع للفلسطينيين في الـ48، يُتجاوز فيها عن الانقسامات والخلافات الحزبيّة، وتعتبر المسيرة هذه يوما وطنيا وعودة إلى أصل الصراع والحدث وهو النكبة عام 1948، وتؤكد على حق العودة إلى كل فلسطين. وما يثير التفاؤل بهذه المسيرة، المشاركة الواسعة من جيل الشباب والمساهمة في تنظيمها، وهو الجيل الثالث والرابع للنكبة التي راهنت قيادات إسرائيل المؤسسة على نسيانه لما اقترفوا من جرائم تطهير عرقي.

خلال عام 2020، لم تُنظّم المسيرة لأول مرّة بسبب جائحة كورونا والإغلاق العام الأول، واقتصرت على نشاطات رقميّة. وهذه السنة، بادر الحراك الفحماوي الموحد- وهو حراك سياسي في مدينة أم الفحم ضد الجريمة والعنف والشرطة- إلى تنظيم المسيرة إلى قرية اللجون، بعد أن تنازلت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين عن المسيرة السنوية والاستمرار في نشاطات رقميّة. عكس حجم المشاركة في مسيرة اللجون ونجاحها، استعداد الجيل الجديد لاستمراره في حمل الراية. كذلك لا يقتصر إحياء النكبة على مسيرة العودة القُطرية، إذ يبادر أهالي القرى المهجّرة اللاجئون الباقون في وطنهم التي تصل نسبتهم إلى ربع الفلسطينيين في الـ48، إلى تنظيم مسيرات ومناسبات إحياء محليّة لقراهم ومدنهم. فنرى مثلًا إحياء للنكبة في صفورية وسحماتا والطنطورة وترشيحا وعيلبون والدامون وحيفا وغيرها، وأحيانًا تكون هذه المناسبات خارج التاريخ الرسمي في 15 أيار أو في ذكرى «استقلال إسرائيل»، إذ تُنظم في ذكرى سقوط البلد.